مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 11 (العدد 01) - سنة 2022
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 567-592 ***Studies in economics and commerce and finance Review***
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 11 (n° 01) - 2022**

أجهزة وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Devices and mechanisms to support small and medium enterprises in Algeria

Dispositifs et mécanismes d'accompagnement des petites et moyennes entreprises en Algérie

رضوان مسموس* & هاجر أميرة بورايو**
mesmous.red1@yahoo.fr *h.bourayou@univ-blida2.dz*

تاريخ استلام المقال: 2021-11-06 تاريخ قبول النشر: 2022-12-23

Abstract:

Algeria is considered one of the countries that have paid great attention to small and medium enterprises due to the role they can play in achieving economic development. To achieve this, the participation of bodies and mechanisms is required to support and upgrade these institutions.

Key words: Small and medium enterprises, Support and promotion of small and medium enterprises, Support devices, Support mechanisms.

* جامعة البليدة 2 (الجزائر) - أستاذ محاضر "أ"
mesmous.red1@yahoo.fr (المؤلف المرسل)
** جامعة البليدة 2 (الجزائر) - دكتوراه أستاذة باحثة
h.bourayou@univ-blida2.dz

Abstract:

L'Algérie est considérée comme l'un des pays qui a accordé une grande attention aux petites et moyennes entreprises, compte tenu du rôle qu'elles peuvent jouer dans la réalisation du développement économique. Pour y parvenir, la participation d'organismes et de mécanismes d'appui et de mise à niveau de ces institutions est requise.

Mots clés: **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises PME, **A**ccompagnement et promotion des PME, **D**ispositifs d'accompagnement, **M**écanismes d'accompagnement.

ملخص:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي أولت اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، لابد من مشاركة أجهزة وآليات لدعم وترقية هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أجهزة الدعم، آليات الدعم.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-2) بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2) دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2-1) أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-2) آليات الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
خاتمة

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث لقيت تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التى تدفع بعجلة التقدم الاقتصادي وذلك من خلال الدور التى تقوم به فى ظل التحولات الاقتصادية الراهنة نظرا لتميزها وخصائص أخرى تمكنها من التأثير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التى أولت إهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه فى تحقيق النمو الإقتصادي وذلك من خلال استحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة التى تعنى بإنشاء ودعم هذا النوع من المؤسسات.

من خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث فى السؤال التالى: **فيما تتمثل مختلف آليات وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

1) مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا استراتيجيا في اقتصاديات جميع الدول على حد سواء، واستطاعت أن تبرهن على فعاليتها، وهذا ما أثبتته التحاليل والدراسات على الدور الرائد الذي تؤديه في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم من خلال توسيع دائرة الإنتاج الصناعي والفلاحي والخدماتي وتحقيق الأهداف المسطرة، وخاصة من خلال مناصب الشغل المستحدثة[1]. ونجاح واستدامة هذه المؤسسات مرتبط بركيزتين هما المعرفة الجيدة والتزامات مسيريها من جهه، ومن جهة أخرى التنظيم الجيد للعمل موظفيها والمتعاونين معها تجنبا للاختلالات والتوترات المحتمل حصولها[2].

1-1) ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن محاولة تحديد تعريف واضح وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمثل في نظرنا خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي وذلك لما تشمله من أهمية بالغة في محاولة توضيح وتحديد المعالم والمحددات التي يأخذ بها في تصنيف وتحديد طبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي[3].

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى حسب اختلاف الظروف الاقتصادية وموقعها، إضافة إلى اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، فالمؤسسة الصغيرة في دولة ما قد تكون كبيرة في دولة أخرى لا تزال في بداية نموها وتقدمها. **ومن تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، نذكر:

- مؤسسات يعمل بها 250 عاملاً، ويمكن أن يصل إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن تسعة ملايين دولار (تعريف في الولايات المتحدة الامريكية)[4]؛
- مؤسسات صغيرة بعمال من 10 إلى 49 ورقم أعمال أقل من 10 مليون أورو، والمؤسسات المتوسطة بعمال من 50 إلى 249 ورقم أعمال أقل من 50 مليون أورو (تعريف الاتحاد الأوروبي)[5]؛
- المؤسسات المتوسطة هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه ولا يجاوز 200 مليون جنيه، والمؤسسات الصغيرة هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه[6]؛

- المؤسسات الصغيرة بين 1 و99 عامل والمؤسسات المتوسطة بين 100 و499 عامل (تعريف كندا*)[7]؛
- مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تستوفي معيار الاستقلالية الملخصة في الجدول التالي (تعريف المشرع الجزائري وفق القانون 17-02)[8].

الجدول - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	لا يتجاوز 400 مليون دينار	من 400 مليون إلى 4 ملايير دينار
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 200 مليون دينار	من 200 إلى مليار دينار

المصدر: وزارة الصناعة (2021)، «أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط،
https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

من التعريفات السابقة، نعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات بها عدد قليل من العمال وتستخدم رأس مال متوسط الحجم، تكون قادرة على المساهمة في النسيج التنموي للبلد، وخاصة خلق مناصب شغل.
ونشير أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بلغ تعداد 1300000 مؤسسة وفق إحصائيات وزارة الصناعة**.

من خصائص المؤسسات الصغيرة المتوسطة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها، والتي يمكن تلخيصها في[9]:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛

** في ديسمبر 2021، بلغ عدد المؤسسات في كندا 1,21 مليون مؤسسة مشتغلة: (97.9٪) مؤسسات صغيرة بـ 1,19 مليون مؤسسة، و22700 (1.9٪) مؤسسات متوسطة، مقابل 2868 (0.2٪) مؤسسات كبيرة.*
ارجع إلى:
ised-isde.canada (2022), «Principales statistiques relatives aux petites entreprises 2022», en ligne, consulté le 13/05/2022,
https://ised-isde.canada.ca/site/recherche-statistique-pme/fr/principales-statistiques-relatives-aux-petites-entreprises/principales-statistiques-relatives-aux-petites-entreprises-2020#definition

*** وزارة الصناعة (2022)،*
https://www.industrie.gov.dz/

- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى؛
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛
- قلة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج؛
- وسرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا مما سبق، هناك مجموعة من **المعايير والمؤشرات الاقتصادية في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، والتي نلخصها أهمها[10]:

- المعايير الكمية:

هي تلك المعايير الرقمية الإحصائية*:

✓ معيار العمالة:

يعتبر من أكثر المعايير استخداما نظرا لسهولة الحصول على البيانات الخاصة بحجم العمالة، إضافة إلى كون عدد العمال محدد لحجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، ومن التصنيفات:

- من 1 إلى 9 عمال هي مشاريع أعمال أسرية أو حرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل هي مشاريع أعمال صغيرة؛
- من 50 إلى 100 عامل هي مشاريع أعمال متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل هي مشاريع أعمال كبيرة.

يواجه هذا المعيار انتقادات، من حيث أن تشغيل عدد معين من العمال في المشروع لا يعتبر المحدد الوحيد لاعتباره صغيرا أو متوسطا أو كبيرا إذ أنه من الممكن أن يكون عدد العمال صغيرا في مشروع ما على الرغم من أنه يستثمر حجما كبيرا من رأس المال وبهذا هو يعتبر صغيرا من حيث حجم العمالة وكبيرا من حيث حجم رأس المال في آن واحد وقد

** هناك من الدول من تعتمد، بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة، على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا. ومن جملة المعايير الكمية المذكورة نخلص إلى أنه من الصعب التصنيف وفق هذه المعايير وذلك لاختلافاتها الكبيرة من بلد إلى آخر وكذا خضوعها لبعض المتغيرات ومع هذا فإننا نجد أن معيار عدد العمال يبقى المعيار الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا.*

يكون العكس بأن يستخدم المشروع عدد كبيرا من العمال ولكن بحجم استثمارات صغير وبهذا يكون كبيرا وفق معيار حجم العمالة وصغيرا وفق معيار رأس المال.

✓ معيار رأس المال*:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة.

- المعايير النوعية:

تجنبا لما تعانيه المعايير الكمية في تحديد حجم المشروع من انتقادات في مدى دقتها وصحة نتائجها فقد لجأ بعض الباحثين إلى اعتماد معايير نوعية لتحديد حجم المشروع لغايات الدراسة، البحث، التطوير والتمويل ومن هذه المعايير نجد:

✓ المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله فمن المعلوم أن شركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير نسبيا بالقياس إلى شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تشمل المشاريع التجارية الصغيرة جميع مشروعات الأعمال ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والوكالات والحرف والمهن صغيرة الحجم مثل الورش والمحلات التجارية والجمعيات التعاونية والمطابع ومشروعات العائلة والمزارع الصغيرة أو المتوسطة الحجم، ومكاتب السياحة والسفريات والشحن والمهن الحرة بجميع أنواعها والتجارة بالتجزئة وبعض أنشطة البيع بالجملة والوسطاء... وغيرها.

✓ معيار قيمة المبيعات:

هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتوج. ويعتمد هذا المعيار حجم المبيعات السنوية التي يحققها المشروع محددا لحجمه وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع.

✓ معيار التنظيم:

وفقا لهذا المعيار، تعرف المشاريع التجارية الصغيرة بأنها تلك التي تتسم بخاصيتين على الأقل من الخصائص التالية:

** يعرف معيار معامل رأس المال بأنه حجم رأس المال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، وهذا يعني مقدار الإضافة إلى رأس المال المطلوب لتوظيف عامل واحد بالمشروع، وهذا المعيار يعتمد الدمج بين معيار رأس المال وحجم العمل وذلك لمواجهة ما يواجه استخدام كل معيار منها بشكل منفرد من انتقاد في النتائج التي يتم التوصل إليها لتحديد حجم المشروع.*

- الجمع بين الملكية والإدارة: فغالبا ما يكون مدير المشروع مالكه إذ أن صاحب المشروع يقوم بإدارته في أغلب الأحيان ويساعد هذا على وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الانجاز والنجاح؛
- قلة عدد مالكي رأس المال: وغالبا ما تكون ملكيته عائدة لفرد أو لعدد قليل من الأفراد؛
- نطاق العمل أو النشاط: غالبا ما يكون محدودا أي تركز نشاط المشروع في سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة، وبالتالي فهي ذات نشاط تكاملي مع الأنشطة الأخرى في نفس المجال.

✓ معيار الاستقلالية:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة أي أنها تملك 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك، كما يجب أن يكون لها استقلالية في الإدارة والعمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة.

يقصد بهذا المعيار معيار استقلالية الإدارة والعمل، بحيث يكون المسير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعني أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المسير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

✓ معيار التكنولوجيا المستخدمة:

وفقا لهذا المعيار تعرف المشاريع التجارية الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أساليب بسيطة أو مختلفة أو ذات كثافة عمالية عالية ولا تستند إلى التكنولوجيا المتطورة، حيث أن عدد العمليات اللازمة للوصول إلى المنتوج النهائي يحتاج إلى نمط مبسط من خطوط التجمع والمراقبة بطريقة يدوية وليست آلية إلكترونية.

1-2) بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التوجه الجديد نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بسبب تفاعل مجموعة من العوامل، ولعل البيئة الاقتصادية وتحديات المحيط في إطار العولمة خلق جوا من الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المؤسسات، نظرا لمساهمتها الفاعلة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج ومساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية[11].

من **أهداف إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة**، نذكر منها[12]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- وتشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرار لما تتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنميته. وتكمن **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** في[13]:

- قدرتها على توليد فرص عمل أكثر توفيرا واستدامة، وذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لتوليد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية الكبرى؛
- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة؛
- الإسهام في تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تمتاز به من خصائص تؤهلها على التحسين الدائم في الجودة، مع تخفيض في التكاليف وفق إمكانيات الابتكار والإبداع المطبقة باستمرار؛

- التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية، نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها، أين تكون أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى على التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية؛
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، إذ تساعد في توزيع مكاسب التنمية من خلال انتشارها الجغرافي في مختلف الأقاليم، وبالتالي تعمل على تخفيض حدة التركيز الصناعي في المدن الرئيسية بشكل يقلل من الهجرة من الريف إلى المدينة؛
- قدرتها على الابتكار والتجديد، إذ أنها تساعد على استمرار المنافسة ومنع الاحتكار، وبالتالي تشجيع الإبداع والابتكار وتقديم أفضل السلع والخدمات للمستهلكين؛
- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، كونها تعتمد على رؤوس أموال وطنية ومدخرات صغار المدخرين؛
- المحافظة على الأعمال التراثية (حرفية–يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية هذه المشروعات الحرفية والتقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضا يفتح أبواب للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ على هذه الصناعات؛
- استقرار معدلات الربحية للقطاع المصرفي: فمن خلال تنويع محفظة القروض من حيث نوعية الائتمان المقدم والقطاع الذي يتم تمويله يمكن تخفيض مخاطر الائتمان بشكل عام وبالتالى تحقيق الاستقرار فى معدل ربحية القطاع المصرفى.

فى ظل تنامى ظاهرة العولمة، هناك العديد **من التحديات التى قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أهمها[14]:

- التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا - الاتحاد الأوروبي - مجموعة asean) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومنه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة؛
- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛
- اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتوجات الدولتين المتشاركتين؛
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- وصعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

تهدف **تدابير دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وفق القانون التوجيهي 17-02[15]:

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛
- وتعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدابير المساعدة والدعم المنصوص عليها في المادة 16 من القانون السابق، وفق حجمها، وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط والأقاليم.

2) دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من الأهمية المتنامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى علاج الإختلالات الهيكلية لقطاعات الدول المختلفة، يلاحظ أن لكل دولة من دول العالم المتقدم والنامى نظرة إلى هذه المؤسسات بمنظور خاص سواء من حيث المفهوم والأطر التشريعية وطرق التمويل وتقييم الأداء[16].

2-1) أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بشكل عام، فى بداية إنشاء المؤسسات، يكون للمبدع فقط تدريب قصير فى الإدارة. إذا تمت مساعدته فى مشروعه أثناء الإنشاء، سيكون الأمر مختلفًا بمجرد بداية المؤسسة فى العمل، وغالبًا ما يجد نفسه منعزلاً للغاية[17]، وهذا ما يؤكد ضرورة الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الغرف المختلفة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يفرض التحول الاقتصادي ضرورة وضع آليات قصد توسيع دور الغرف التجارية والصناعية والفلاحية كدعامة اقتصادية[18]. وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النصيب الأكبر في حجم العضوية فى الغرف فى كافة دول العالم (النامية والمتقدمة)، وهذا لدورها فى التنمية الاقتصادية[19].

توجد فى الجزائر غرف وطنية ولائية تبعا لقطات النشاط، تساهم فى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمها:

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة* والغرف الولائية للتجارة والصناعة؛
- الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الفلاحية الولائية**؛
- الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات***.

** تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 1996 خلفا للغرفة الوطنية للتجارة سابقا.*

*** الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الفلاحية الولائية هي غرفة ذات طابع وطني، وتضم سبعة عشرة 17 غرفة ولائية للصيد البحري وتربية المائيات و7 غرف مشتركة ما بين الولايات.*

**** تم إنشاء الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات سنة 1991.*

وتنحصر المهام المتباينة لهذه الغرف من نشاط لأخر، دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في عدة مهام أهمها:

- العمل كمركز إعلام، يقوم بإمداد مجتمع الأعمال بالمعطيات التي تتيح له تطوير قدراته في مجالات التصدير والاستثمار والتسيير؛
- بطاقية المصدرين؛
- الواجهة الافتراضية للمنتوجات الجزائرية الموجهة للتصدير؛
- وضع دلائل للمؤسسات موجه لترقية عرض نشاطات المؤسسات*؛
- دعم التظاهرات التجارية (معارض، صالونات، أيام وأسابيع تجارية...) ذات الأبعاد المحلية والجهوية والوطنية، والدولية.

⊕ أجهزة الدعم:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية التى تعكف السلطات العمومية عل تحقيقها لما له من مزايا ومؤهلات متعددة، يذكر منها قدرته على المساهمة فى التنويع الاقتصادي، خلق الثروة، إحداث مناصب الشغل والحد من الواردات وكذا تعزيز الصادرات. ومن أجل ذلك، سطرت السلطات العمومية برامج متعددة وأحدثت أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والعمل على تفعيل أدائه من خلال تحسين تنافسية المؤسسات من جهة أخرى[20].
فيما يخص أجهزة الدعم التى استحدثها القطاع بموجب القانون التوجيهى لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمها:

- **الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 05-165[21] كأداة لتنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد[22]:

- ✓ الإسهام الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى؛
- ✓ المساهمة في تكثيف النشاطات الاقتصاديّة على المستوى المحلي والريفي؛

*قامت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بإعداد دليل المؤسسات "المشير" كدليل للمؤسسات الجزائرية لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، وجرى تطويره مع مجموع غرف التجارة والصناعة، والدليل مزود بمحرك بحث قوي متعدد المعايير يتيح للمتعاملين الاقتصاديين وللمهنيين ولعامة الناس من الدخول مجانا للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات وبنشاطاتها ومنتوجاتها وكذا الخدمات التي توفرها.

- ✓ تحقيق مصدر دائم ودخل للعائلات؛
- ✓ تفعّل التنمية المحليّة لتساهم في تلبية الحاجيات الأساسيّة للسكان؛
- ✓ المساهمة في التقليص ظاهرة النزوح الريفي؛
- ✓ تقليص الاستيراد والتخفيف من التبذير عن طريق رسكلة استعمال المواد الأوليّة المحليّة؛
- ✓ والمحافظة على التراث وتثمين الثروات السياحيّة.

- **وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار:**

هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 18- 170[23] لتولى تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء وإنماء وديمومتها[24]:

- ✓ مشاتل المؤسسات:

المشاتل هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، تعمل على استقبال واحتضان ومرافقة أصحاب المشاريع والمؤسسات الحديثة النشأة وتوفير جملة من الخدمات والتسهيلات لهم بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق[25]. وتتخذ المشاتل وفق المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-78 أحد الأشكال التالية[26]:

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

والمشتلة عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتقديم الخدمات الخاصة بها من خلال:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛
- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات؛
- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛

- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لا سيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

✓ مراكز الدعم والاستشارة:

تتولى مراكز الدعم والاستشارة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة
- بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي؛
- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
- دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛
- وتطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **<u>المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>:**

هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 17-194[27] قصد تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكيل شراكة حقيقية بين الكيانين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط. ويتألف المجلس من منظمات وجمعيات مهنية متخصصة وممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[28]:

✓ من مهام المجلس :

- توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاديات والمنظمات المهنية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخيارات السياسة الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، يتعين على المجلس الوطني الاستشاري تقديم مزيد من التآزر والتكامل في جهود التنمية الاقتصادية لبلدنا، والمزيد من التقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة وزيادة الكفاءة؛

- وإضفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأثيرات المختلفة للاقتصاد عالمي المتسم بالتغير المستمر.

✓ ومن أهداف المجلس:

- ضمان تآزر أفضل بين الهيئات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس في إطار تكاملي؛
- ضمان تمثيل أفضل لجمعيات المؤسسات الصغيرة على مستوى المجلس؛
- ضمان تمثيل أفضل لجمعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل مجلس الإدارة؛
- ورفع تحدي تنويع مصادر الثروة واستبدال الواردات بالمنتوجات الوطنية يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في الساحة الاقتصادية قصد تسهيل إنشاء وتطور واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لنقترب من المعدلات الدولية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن والتي تتجاوز 45 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

- **<u>صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>:**

هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 02-373[29] والمعدل بالمرسوم التنفيذي 17-193[30]، كجهاز يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التى تدخل فى التركيب المالى للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التى تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل المصارف[31]:

✓ نوعية الاستثمارات المعنية:

- إنشاء مؤسسات جديدة؛
- توسعة المؤسسات الموجودة؛
- تجديد أجهزة الإنتاج؛
- اخذ مساهمات؛
- المرافقة لاسيما في عمليات التصدير.

✓ المؤسسات المؤهلة:

- المؤسسات المؤهلة للحصول على ضمانات الصندوق هي المؤسسات الانتاجية في ميدان الصناعات التحويلية باستثناء المؤسسات التجارية.
- تعطى الأولوية للمؤسسات التي تقدم مشاريع تتوفر فيها إحدى أو بعض الخصائص التالية:
  - المؤسسات التي تنتج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر ؛
  - المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة؛
  - المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات او زيادة الصادرات؛

- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة، وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي بالبلاد؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.
- وللاستفادة من خدمات الصندوق يتم الاتصال عبر موقعه الالكتروني.

2-2) آليات الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت السلطات الجزائرية باستحداث مجموعة من الآليات المتنوعة لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة مع عزوف المصارف على منح القروض وعدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من سدادها[32].

⊕ الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة:

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يتأتى إلا من خلال تجسيد سياسة ابتكار قوية وفعالة لتطوير منتوجاتها وكذا طرق الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، للولوج نحو الأسواق الوطنية والخارجية وكذا التموقع الجيد بفعل القوة التنافسية. وأن الظرف الراهن يدفع مؤسساتنا إلى إدماج الابتكار في مسارها الاستراتيجي، باعتباره أداة ضرورية لتحسين تنافسيتها في ظل محيط دائم التحولات[33].

وتعد هذه الجائزة آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر ويتعلق الأمر بإنشاء الجائزة الوطنية للابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحدثة بموجب المرسوم التنفيذي 08-323[34]، والذي عرف فيها تعديلات أخذت بعين الإعتبار المعطيات الاقتصادية الجديدة للبلاد، ويعنى بذلك المرسوم التنفيذي 18-226[35] المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

- المؤسسات المعنية:
  - ✓ المؤسسات التي تنشط في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة؛
  - ✓ المؤسسات الناشطة في شعبة الاقتصاد الأخضر؛
  - ✓ المؤسسات الشابة الناشطة في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- محتوى الجائزة:

بالنسبة للجوائز التي تمنح للمؤسسات الفائزة، تكون عبارة عن ميداليات وشهادات تقديرية لأفضل مؤسسة مبتكرة إلى جانب تحفيزات مالية حددتها المادة 02 من المرسوم التنفيذي.

- كيفية المشاركة:

فى إطار تنظيم الطبعة الحادية عشر تحت شعار "الابتكار: رابط نحو المستقبل "تتم المشاركة عبر المنصة الرقمية.

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

البرنامج الوطنى لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التى وضعتها السلطات للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا فى التنمية الوطنية[36].

إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هى فى المقام الأول، عملية تعلم مستمر، والتفكير، من أجل الحصول على مواقف جديدة، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة. والتى تمر عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة فى التطور، وفقا لخصوصياتها. وفى هذا السياق، تحدد أربع خطوات رئيسية[37]:

1. الاستفاقة كخطوة تمهيدية، تهدف إلى رفع مستوى وعى صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته؛
2. اعتماد أفضل الممارسات الإدارية، وانشاء تنظيم فعال، قصد تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم؛
3. تطوير وتعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة، تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل فى مجالات مختلفة حسب القطاع...)؛
4. يضع رئيس المؤسسة نفسه فى حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته، ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهى: تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية (إيزو 9001، برنامج الرصد العالمى، آيزو 22000...)، تأشير اللجنة الأوربية، مخططات نشاط التصدير، مشاريع الشراكة، البحث والتطوير، اليقظة التكنولوجية...).

- **برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

مشروع "ابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" هو برنامج تعاون ثنائى مع الشريك الألمانى، عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولى "GIZ"، يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمات البيع الموجهة لها من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والمحافظة على البيئة. ويقدم المشروع الدعم لتحسين النظام البيئى من أجل بروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، تنافسية ومستدامة. وبتكون الإطار المرجعى للبرنامج من اتفاقية تعاون بين الحكومة الجزائرية والحكومة الألمانية، الموقعة فى 20 أكتوبر 2019، واتفاقية تنفيذ البرنامج بتاريخ 11 فيفري 2020، وحددت مدى تنفيذه بثلاث سنوات[38].

- **برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

الهدف العام من تنفيذ برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحسين الإطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر من خلال توفير المرافقة التقنية الضرورية لأجهزة الدعم والمرافقة حتى يتسنى لها توفير خدمات ذات نوعية، إضافة لأهداف أخرى[39]:

- ✓ تقوية سياسات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين آليات دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم آليات الحوار بين السلطات العمومية وممثلي القطاع الخاص.

- **برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري:**

يهدف برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري إلى تحفيز العرض والطلب فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين / الإنتاج النظيف–كفاءة الموارد، وذلك بـ[40]:

- ✓ تعزيز الإطار المؤسساتي والخبرة المحلية لخلق الظروف الملائمة لتعميم هذه الأنماط؛
- ✓ والتدخل على مستوى المؤسسات المستفيدة لوضع خطط عمل لتحسين كفاءتها من حيث استخدام الموارد.

- **برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال:**

كان لبرنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال فى الجزائر (ماي 2019–فيفري 2024)، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، قصب السبق فى إنجاز هذه الخطوات. وبفضل المشاركة المتجددة من جانب السلطات الجزائرية (لاسيما وزارة الصناعة والمناجم، بوصفها الركيزة الجديدة لعملية الإصلاح)، يجري النظر فى تمديد العمل بهذا البرنامج[41]. والمستفيد من البرنامج وزارة الصناعة والهيئات تحت وصايتها، وهو ما يدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الصناعى للأمام من خلال[42]:

- ✓ الانشطة الرئيسية:
  - تدريب على مؤشرات مناخ الأعمال؛
  - استمرار تشخيص الأعمال؛
  - تطوير مقياس مناخ الأعمال.
- ✓ المحاور الأساسية:
  - تحليل وتعزيز سلسلة القيم للقطاعات ذات الأولوية؛
  - التقنيات الجديدة ونظام المعلومات ودعم القرار؛
  - تشجيع الصادرات وإحلال الواردات عن المنتوجات الصناعية؛
  - الجودة والقدرة التنافسية للمؤسسات.

✓ والأهداف الرئيسية:
- تهيئة الظروف لزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في زيادة تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- تحسين البيئة العامة للمؤسسة لتحفيز خلق مؤسسات جيدة.

⊕ دعم المقاولاتية:

تميزت بداية الألفية الثالثة بتجديد الروح على الاهتمام بالمقاولاتية التي أصبحت تؤثر على جميع البلدان وجميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية: إنشاء مؤسسات وعمليات الاستحواذ على أخرى[43]. وهو ما نجده في تصور السلطات العمومية[44]:
تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون 17-02)[45] مقاربة اقتصادية متكاملة شملت ثلاثة عناصر أساسية وهي:
1. دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. العمل على تطويرها؛
3. والحفاظ على ديمومتها.

فيما يخص المحور المتعلق بتشجيع إنشاء المؤسسات، يتم دعم وترقية روح المقاولاتية لدى الشباب بغية تحويل أفكارهم إلى مشاريع استثمارية حقيقية من خلال:
- مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات التابعة لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، التي تضطلع بمهام توجيه، مرافقة واحتضان حاملي المشاريع؛
- تنظيم فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية* وهو تظاهرة دولية تشارك فيها الدول عبر مسابقة، تمنح الفرصة لحاملي المشاريع على استكشاف إمكاناتهم وخوض مغامرة المقاولاتية. يتواصل المشاركون، بفضل الأنشطة المنظمة من مسابقات، موائد مستديرة، أيام مفتوحة، معارض ولقاءات، مع مختلف الفاعلين وكذا المستثمرين**.

---

* *Global Entrepreneurship Week.*

** *تحصلت الجزائر على المرتبة الأولى خلال طبعة 2021، وفازت كأحسن بلد منظم من حيث عدد الأنشطة وذلك خلال المؤتمر العالمي للمقاولاتية المنعقد بالرياض في الفترة من 27 إلى 30 مارس 2022، عبر مشاركة واسعة وقوية في الأنشطة ذات الصلة بالموضوع تمثلت حصيلتها في: مجموع الشركاء: 532 شريك، مجموع النشاطات: 1405 نشاط، ومجموع المشاركين: 103050 مشارك.*

ارجع إلى:

وزارة الصناعة (2021)، «أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»،
https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

خاتمة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها تجاه الأزمات والظروف الاقتصادية المختلفة، كما تعتبر مغذيا للصناعات الكبرى، وهو ما جعلها تشغل حيزا مهما في اقتصاديات الدول المتقدمة. وأمام هذه الأهمية الكبيرة لهذا النوع من المؤسسات، فقد بادرت السلطات الجزائرية منذ أكثر من عقدين على وضع الأطر القانونية اللازمة المنظمة لها كما سعت لوضع برامج دعم ومرافقة مختلفة حتى تمكنها من التأقلم مع التحديات التى تواجهها.

من خلال دراستنا توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة ومناصب شغل؛
- أجهزة الدعم هي أساس تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة هي أحد آليات الدعم؛
- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تسمح بنمو هذه المؤسسات؛
- المقاولاتية هي دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وديمومتها.

من النتائج السابقة، **نوصي** لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- متابعة الدعم بإيجاد آليات جديدة وايقاف تلك التي لا تجدي نفعا؛
- ضرورة فتح المؤسسات الكبرى باب المقاولاتية لهذه المؤسسات؛
- نشر دليل وطني لهذه المؤسسات، وتحيينه دوريا؛
- دعم هذه المؤسسات لولوج الأسواق الدولية؛
- والحث على إنشاء هذه المؤسسات في الامناطق النائية والصحراوية.

الهوامش والمراجع:

1 محمد فودوا & وهيبة ختيري (2017)، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي»، مجلة "الاقتصاد وإدارة الأعمال"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، المجلد 05، العدد 01، ص ص 129-148.

2 Georges KALOUSIS (2013), «Bien gérer sa PME: Les clés de la pérennité et de la croissance», Dunod, Paris, pp. 3-4.

3 Mehdi OUCHALLAL (2022), «PME ou Petite et Moyenne Entreprise», 24/06/2022, consulté le 20/08/2022,
https://www.legalplace.fr/guides/pme-definition/

4 خولة مسراتي & نور الهدى دريوش (2021)، «ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البليدة»، مجلة "إيليزا للبحوث والدراسات"، المركز الجامعي إيليزي، المجلد 06، العدد 01، ص ص 80-99.

5 Voir:

- Eurostat (2021), «Petites et moyennes entreprises (PME)», en ligne, consulté le 13/10/2021,
  https://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/structural-business-statistics/information-on-data/small-and-medium-sized-enterprises
- Infonet (2020), «PME», 05/10/2020, consulté le 13/08/2021,
  https://infonet.fr/lexique/definitions/pme/

6 مقال (2021)، «تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى القانون الجديد»، 2021/04/22، الاطلاع في 2021/08/05،
https://www.youm7.com/story/2021/4/22/تعريف-المشروعات-المتوسطة-والصغيرة-ومتناهية-الصغر-فى-القانون-الجديد

7 ised-isde.canada (2021), «Principales statistiques relatives aux petites entreprises 2022», en ligne, consulté le 13/08/2021,
https://ised-isde.canada.ca/site/recherche-statistique-pme/fr/principales-statistiques-relatives-aux-petites-entreprises/principales-statistiques-relatives-aux-petites-entreprises-2020#definition

8 القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 11 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 02-2017م).

9 أرجع إلى:
- طارق فارس (2018)، «دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –راسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم لتسيير، جامعة سطيف 1، ص ص 26-34 (بتصرف)؛
- مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة (2021)، «مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/15،

https://dim-msila.dz/?p=73

10 أرجع إلى:
- إلهام فخري طملية (2009)، «التسويق في المشاريع الصغيرة -مدخل استراتيجي»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 23؛
- أحمد رحموني (2011)، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري»، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص15 & ص ص 24-25؛
- عبد الله خبابة (2013)، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 14؛
- مصطفى غنيم (2009)، «البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة»، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص 26-27؛
- أحمد حجاوي (2011)، «إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة»، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 8.

11 محمد بوقموم & جزيرة معيزي (2012)، «إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الملتقى الدولي حول «استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012.

12 مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، «مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مرجع سبق ذكره.

13 ارجع إلى:
- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي & حسين محمد سمحان (2012)، «الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، دار الصفاء للطباعة للنشر والتوزيع، عمان، ص 47؛
- ويزة شريفي (2011)، «الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب»، الملتقى الوطني الأول حول «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر-خلال الفترة 2000-2010.»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011؛
- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد (2005)، «الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 77.

14 مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، «مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مرجع سبق ذكره.

15 القانون 17-02، مرجع سبق ذكره.

16 محمد بوقموم & جزيرة معيزي، مرجع سبق ذكره.

17 Petite-entreprise.net (2015), «Le dispositif de soutien aux TPE-PME», 07/04/2015, consulté le 23/01/2021, *https://www.petite-entreprise.net/P-117-89-G1-le-dispositif-de-soutien-aux-tpe-pme.html*

18 عادل الوزني (2009)، «دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة»، مجلة "أبحاث اقتصادية وإدارية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، المجلد 03، العدد 01، ص ص 100-129.

19 ميساء حاتم ناصر مرقة (2009)، «رؤى تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب الضفة الغربية»، رسالة ماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، ص 2، *https://dspace.alquds.edu/bitstreams/768f472d-dbf4-4723-b610-be66ce950f38/download*

20 وزارة الصناعة (2021)، «أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/19، *https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/*

21 المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426هـ الموافق لـ 03 ماي 2005م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها (الجريدة الرسمية، العدد 32-2005م).

22 أحمد بن عبد الهادي، «الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر»، ورشة عمل حول «الصناعات التقليدية في الوطن العربي»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم & المنظمة الإسلامي للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، أيام 17-2005/09/19.

23 المرسوم التنفيذي 18-170 المؤرخ في 12 شوال 1439هـ الموافق لـ 26 جوان 2018م، المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، المعدّل والمتمّم (الجريدة الرسمية، العدد 39-2018م) المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20-331 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2020م (الجريدة الرسمية، العدد 70-2020م).

24 وزارة الصناعة (2021)، «وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/15، *https://www.industrie.gov.dz/adpmepi*

25 المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423هـ الموافق لـ 25 فيفري 2003م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات (الجريدة الرسمية، العدد 13-2003م).

26 المرسوم التنفيذي 03-78 السالف الذكر.
27 المرسوم التنفيذي 17-194 المؤرخ في 16 رمضان 1438هـ الموافق لـ 11 جوان 2017م المتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 36-2017م).
28 وزارة الصناعة (2021)، «المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/15،
https://www.industrie.gov.dz/cncdpme/
29 المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423هـ الموافق لـ 11 نوفمبر 2002م المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 74-2002م)
30 المرسوم التنفيذي 17-193 المؤرخ في 16 رمضان 1438هـ الموافق لـ 11 جوان 2017م المتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 36-2017م)
31 وزارة الصناعة (2021)، «صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/11،
https://www.industrie.gov.dz/fgar/
32 سلمى صالحي (2021)، «آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-»، مجلة "نماء للاقتصاد والتجارة"، جامعة جيجل، المجلد 05، العدد 01، ص ص 278-297.
33 وزارة الصناعة (2021)، «الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/17، *https://www.industrie.gov.dz/apie/*
34 المرسوم التنفيذي 08-323 المؤرخ في 14 شوال 1429هـ الموافق لـ 14 أكتوبر 2008، المتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحدد لشروط وكيفيات منحها (الجريدة الرسمية، العدد 60-2008م).
35 المرسوم التنفيذي 18-226 المؤرخ في 14 محرم 1440هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها (الجريدة الرسمية، العدد 57-2018م).

36 مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة (2021)، «برنامج التأهيل»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/12،
https://dim-msila.dz/?p=186
37 مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، «برنامج التأهيل»، المرجع السابق.

38 وزارة الصناعة (2021)، «برنامج الابتكار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/28،

https://www.industrie.gov.dz/innodev/

39 وزارة الصناعة (2021)، «برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/17،

https://www.industrie.gov.dz/pad-pme

40 وزارة الصناعة (2021)، «برنامج دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد أخضر ودائري»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/22،

https://www.industrie.gov.dz/ecovertec

41 مايكا تشيكييه Maika CHIQUIER & لورنزو بيرتوليني Lorenzo BERTOLINI (2021)، «إصلاح مناخ الاستثمار لمساعدة الشركات الجزائرية على الازدهار»، مدونات البنك الدولي، 2021/12/14، الاطلاع في 2022/05/07،

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/reforming-investment-climate-help-algerian-businesses-thrive

42 وزارة الصناعة (2021)، «برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/17،

https://www.industrie.gov.dz/padica/

43 Alain FAYOLLE (2017), «Entrepreneuriat, Théories et pratiques, Applications pour apprendre à entreprendre», Dunod (3° édition), Paris, p. 1.

44 وزارة الصناعة (2021)، «الدعم المقاولاتي»، على الخط، الاطلاع في 2021/10/17،

https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

45 القانون 17-02، مرجع سبق ذكره.